

قرار مجلس المنافسة عدد 46/ق/2025 صادر في 10 شوال 1446
9 أبريل 2025) المتعلق بتولي شركة «Comaner SA» المراقبة
الحصرية لشركة «Biomag SARL».

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة
ال الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435
30 يونيو 2014). كما تم تغييره وتميمه :

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر
بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435
30 يونيو 2014) كما تم تغييره وتميمه :

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436
(فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية
الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتميمه :

وحيث إنه حسب مقتضيات المادة 13 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمه، فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقاً مبدئياً أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي:

وحيث يستفاد من عناصر الملف أن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع عقد بيع حصص مبرم من قبل أطراف العملية بتاريخ 6 فبراير 2025، يحدد شروط تولي شركة «Comaner SA» المراقبة الحصرية لشركة «Biomag SARL»، عبر اقتناء مجموع رأس المالها

وحقوق التصويت المرتبطة به:

وحيث إن مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمه:

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبييل إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والتريخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق الأسقف المحددة بمقتضى المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتميمه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفاً في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40% من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة:

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة «Comaner SA» المراقبة الحصرية لشركة «Biomag SARL»، عبر اقتناء مجموع رأس المالها وحقوق التصويت المرتبطة به، وبالتالي فهي تشكل تركيزاً حسب مدحول المادة 11 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمه:

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطاً من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتميمه، وهو تجاوز رقم المعاملات الإجمالي المنجز بال المغرب، دون احتساب الرسوم، لمجموع المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز لمبلغ 400 مليون درهم؛ علامة على تجاوز رقم المعاملات ، دون احتساب الرسوم، المنجز بال المغرب بشكل منفرد من لدن اثنين على الأقل من المنشآت أو مجموعة الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز لمبلغ 50 مليون درهم. كما هو محدد في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 كما تم تغييره وتميمه:

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلقة بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتميمه:

وعلى اجتماع فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 10 شوال 1446 (9 أبريل 2025) طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 كما تم تغييره وتميمه:

وبعد تأكيد رئيس فرع مجلس المنافسة من توفر النصاب القانوني لأعضاء الفرع طبقاً لمقتضيات المادة 38 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة :

وببناء على ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 025/ع.ت.إ/2025 بتاريخ 26 من شعبان 1446 (25 فبراير 2025)، المتعلق بتولي شركة «Comaner SA» المراقبة الحصرية لشركة «Biomag SARL»، عبر اقتناء مجموع رأس المالها وحقوق التصويت المرتبطة به:

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد محمد هشام بوعياد رقم 030/2025 بتاريخ 27 من شعبان 1446 (26 فبراير 2025)، القاضي بتعيين السيدة جنات بن حيدة مقررة في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتميمه:

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظرير من ملف التبليغ بتاريخ 29 من شعبان 1446 (28 فبراير 2025) :

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية المخول لها نشر الإعلانات القانونية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 6 رمضان 1446 (7 مارس 2025) والذي منح أجل عشرة (10) أيام للأغيرين المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول عملية التركيز أعلاه:

وحيث إن المجلس لم يتوصل بأي ملاحظة حول عملية التركيز الاقتصادي المذكورة من الفاعلين والمتدخلين في الأسواق المعنية :

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 16 من رمضان 1446 (17 مارس 2025) :

وبعد تقديم المقرر العام المساعد السيد عبد الله قشاشي ومقررة الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع الفرع المنعقد بتاريخ 10 شوال 1446 (9 أبريل 2025) :

وحيث إن نتائج التحليل الاقتصادي والتنافسي الذي أنجزته مصالح مجلس المنافسة المكلفة بالتحقيق والبحث، أسفرت عن كون العملية المبلغة لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتي سلي على المنافسة في السوق المعنية بالعملية، نظراً لكون نشاط الطرفين لا يتدخل في سوق المنكمات الغذائية إلا بشكل هامشي. حيث تقتصر الشركة المستهدفة بشكل حصري على إنتاج المنكمات الغذائية، في حين أن الجهة المقتنة لا تتدخل في هذه السوق إلا بشكل محدود. حيث تركز فقط على التوزيع دون أن يكون لها أي نشاط في الإنتاج. علاوة على ذلك، فإن هذه العملية سينتاج عنها حصة تراكمية ذات مستوى أدنى في السوق المعنية مقارنة بتلك التي يمتلكها الفاعلون الرئيسيون في هذا القطاع:

من جهة أخرى، لن تؤدي عملية التركيز إلى احتكار مواد التكبات أو إلى تقييد وصول منافسي «Biomag SARL» إلى المكونات التي توزعها «Comaner SA».

وبالموازاة، لا تتمتع شركة «Comaner SA» بوضعية هيمنة في السوق المرجعية تتيح لها استبعاد المنافسين من خلال المبيعات المجمعة أو ممارسات الإقصاء. علاوة على ذلك، فإن حصة السوق التي تتمتع بها شركة «Biomag SARL» تظل محدودة، مما لا يمنع للجهة المقتنة نفوذاً استراتيجياً كافياً لتقييد المنافسة.

وحيث إنه انطلاقاً مما سبق واستناداً إلى الوثائق والمعلومات التي وفرها الطرف المبلغ وكذا الأبحاث التي قامت بها مصالح مجلس المنافسة المكلفة بالتحقيق والبحث، تبين على أن هذه العملية لن يتربّع عنها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتي سلي على المنافسة في السوق المرجعية أو في جزء مهم منها.

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 025/ع.ت.إ. 2025 بتاريخ 26 من شعبان 1446 (25 فبراير 2025)، يستوفي الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «Comaner SA» المراقبة الحصرية لشركة «Biomag SARL». تم التداول بشأن هذا القرار من لدن فرع مجلس المنافسة، خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 10 شوال 1446 (9 أبريل 2025). طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، برئاسة السيد حسن أبو عبد المجيد، وعضوية السيدين عادل هدان وبوعزة خراطي.

الإمضاءات:

حسن أبو عبد المجيد.

عادل هدان. بوعزة خراطي.

وحيث إن الأطراف المعنية بهذه العملية هي :

- الجهة المقتنة : «Comaner SA»، وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي، والقائم مقرها الاجتماعي بالدار البيضاء، وهي مسجلة في السجل التجاري بالمحكمة الابتدائية التجارية بالدار البيضاء تحت عدد 213643. وتنشط في تسويق المكونات والمضافات الغذائية :

- الجهة المستهدفة : «Biomag SARL»، وهي شركة ذات المسؤولية المحدودة خاضعة للقانون المغربي، والقائم مقرها الاجتماعي بسيدي سليمان، وهي مسجلة في السجل التجاري بسيدي سليمان تحت عدد 24517. وتنشط في سوق إنتاج وتسويق المكونات الغذائية :

وحيث يتبيّن من خلال ملف التبليغ وتصريحات الأطراف المبلغة، أن مشروع عملية التركيز الاقتصادي يندرج في إطار استراتيجية التصنيع التي تنتهجها شركة «Comaner SA»، ومهدف إلى تعزيز نشاطها في مجال تصنيع التكبات الغذائية على المستوى الوطني، مما سوف يقلّل من اعتمادها على الواردات ويعزّز مكانتها كمزود متكامل «One Stop Shop» لفاعلي صناعة الأغذية. علاوة على ذلك، ستسرّع شركة «Comaner SA» خبرتها ومواردها المالية لدعم نمو الشركة المستهدفة :

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح مجلس المنافسة المكلفة بالتحقيق والبحث واستناداً إلى الوثائق التي وفرها الطرف المبلغ، تم تحديد الأسواق المعنية بشقها، سوق المنتوج والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقاً لأحكام النقطة الثالثة من الملحق رقم 1 المتعلق بملف التبليغ الخاص بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، كما تم تتميمه وتغييره، حيث يعرف السوق المعنية بكل منها السوق المناسبة المحددة حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثراً عليها بصفة مباشرة أو غير مباشرة :

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف واعتماداً على نتائج التحقيق المنجز بهذا الشأن فإن سوق المنتوج المعنية بهذه العملية هي سوق إنتاج المنكمات الغذائية :

وحيث إنه بخصوص السوق الجغرافية المعنية بهذه العملية في تعد ذات بعد وطني، غير أنه ونظراً إلى طبيعة هذه العملية ولغياب أي أثر سلي لها على المنافسة في السوق المرجعية المعنية فإن تحديد امتدادها الجغرافي يمكن أن يظل مفتوحاً دون الحاجة إلى تحديد أدق :